2024 | Vol.(15), No. (62/1),P.(1-18) | الاصدار (15), العدد (1/62) , الصفحة(1-18)

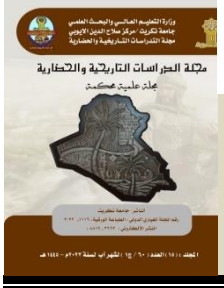

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

ISSN: 2 23-1116 (Print) - E- ISSN: 2663-8819 (Online)

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

وزارة التموين في العراق

1944-1948

اسم الباحث/ ة (1): ابتسام حمود محمد

الدرجة العلمية: ا.د.

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث عربي:

شكلت سنوات الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد كان للعواقب الاقتصادية للحرب تأثيرات كبيرة على المجتمع العراقي اذ كان غالبية الشعب العراقي يعيش في حالة فقر ،ولاسيما سكان الارياف والقرى الذين شكلوا أكثر من نصف سكان المجتمع، وكان الوضع الاقتصادي يمثل التخلف بكل مظاهره ولم تهتم الحكومة بتوجيه الاقتصاد الوطني أو بالعمل على توجيه الاقتصاد القومي إلى ما يؤدي إلى إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أبناء المجتمع وعليه فإن ما يميز تلك الحقبة هو التبعية الاقتصادية للخارج مما يدلل على ضعف النظام السياسي وعدم مقدرته على تجاوز حالة التخلف والتبعية التي فرضت عليه.

الكلمات المفتاحية: الاقتصادية-الحرب-المجتمع-العالمية-العراقي

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

2024 | Vol.(15), No. (62/1),P.(1-18) | الاصدار (15), العدد (1/62) , الصفحة(1-18)

Ministry of supply of Iraq
1948-1944

Name of The Researcher(1): Ibtisam Hammoud Mohammed

Degree: Prof.Dr

Scientific Specialization: History

Place of Work: Tikrit University / Faculty of education for Human Sciences

Summary:

The years of the Second World War constituted a turning point in social and economic life, and the economic consequences of the war had great effects on Iraqi society, as the majority of the Iraqi people lived in poverty, especially the rural and rural residents, who made up more than half of the population of the society, and the economic situation represented backwardness in all its manifestations, and the government Imposed on him.

Keywords: Economy-War-Society-World-Iraq

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: March 3 / 2 024 النشر المباشر

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

المقدمة :

شكلت سنوات الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد كان للعواقب الاقتصادية للحرب تأثيرات كبيرة على المجتمع العراقي اذ كان غالبية الشعب العراقي يعيش في حالة فقر ،ولاسيما سكان الارياف والقرى الذين شكلوا أكثر من نصف سكان المجتمع، وكان الوضع الاقتصادي يمثل التخلف بكل مظاهره ولم تهتم الحكومة بتوجيه الاقتصاد الوطني أو بالعمل على توجيه الاقتصاد القومي إلى ما يؤدي إلى إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أبناء المجتمع وعليه فإن ما يميز تلك الحقبة هو التبعية الاقتصادية للخارج مما يدلل على ضعف النظام السياسي وعدم مقدرته على تجاوز حالة التخلف والتبعية التي فرضت عليه.

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة كان لابد للحكومة إيجاد حلول كفيلة لمعالجة الوضع لذلك عملت على تشكيل وزارة جديدة سميت بوزارة التموين وذلك في عام 1944 لتتولى مهمة المعالجة ، إلا أنها لم تستمر طويلا بسبب الظروف التي أحاطت بها كظهور فئة من التجار المحتكرين وتفشي الرشوة والتلاعب بمواد التموين والتي تعد من أهم مظاهر مشاكل التموين، واسهم ذلك الوضع في تفاقم التضخم النقدي مما أدى إلى ارتفاع في اسعار البضائع والحاجيات الحياتية الأساسية بنسب لم يعرف تاريخ العراق الاقتصادي لها مثيل من قبل ، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي ، لذا لم تستمر الوزارة في عملها طويلا إذ تم إلغاءها عام 1948 .

قسم البحث إلى عدة مطالب تناول المطلب الأول ، **أوضاع العراق الاقتصادية ابان الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، وتناولت فيه أحوال العراق أبان الحرب واهم الآثار السلبية التي عاني منها . أما المطلب الثاني فخصص ل **مشكلة التموين** واوضحت فيه معاناة الشعب ازاء تلك المشكلة واهم أسبابها والعوامل التي آلت إلى تفاقمها ،فيما كان المطلب الثالث حول ، **وزارة التموين** ،نشأتها أهم الاعمال التي كلفت بها وخطواتها لحل الازمة المالية التي عانى منها البلد ،وهل استطاعت ان تكون العلاج لتلك الازمة ؟ اما المطلب الاخير فتناولت فية ، **اسباب فشل وزارة التموين** ،واهم الامور التي حالت دون نجاح الوزارة بعملها ،يليها **الخاتمة** وفيها موجز لما توصل اليه البحث من استنتاجات واخيرا ،**قائمة المصادر والهوامش** وقد كانت متنوعة اغلبها تناول موضوع الأوضاع الاقتصادية وأزمة التموين.

أوضاع العراق الاقتصادية ابان الحرب العالمية الثانية 1939-1945 :

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

لم تكن للعراق سياسة اقتصادية مستقلة فقد كانت بريطانيا وبمساعدة أعوانها من الحكام المحليين وكبار المضاربين والاحتكاريين هي التي ترسم وتنفذ المخطط الكامل لتلك السياسة، سياسة إبقاء العراق

سوقاً واسعة لتصريف واستهلاك منتجات الدول الاستعمارية وإمدادها بالمواد الخام الرخيصة ومجالاً خصباً لرؤوس أموالها، ولقد جاء نمو التجارة الخارجية في العراق مصحوباً بتطور وسائط النقل والمواصلات وتحسنها وربط العراق بالاقتصاد العالمي، وكانت معظم صادرات العراق من الإنتاج الزراعي لوفرته ورخص ثمنه، وكانت بريطانيا من أكبر الدول المصدرة الى العراق والمستوردة منه بعد الهند ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً تابعاً للاقتصاد البريطاني[1]

كان لقيام الحرب العالمية الثانية أثر سلبي على نمو وتطور اقتصاديات معظم دول العالم، إذ أجبرت ظروف وتطورات الحرب الدول المتحاربة على إنفاق أموال طائلة لخدمة أغراض المجهود الحربي وتكييف صناعتها وتجارتها للأغراض العسكرية فعملت إلى تحويل مصانعها الإنتاجية السلمية إلى مصانع عسكرية تنتج الآلات الحربية وقطع الغيار وأثر ذلك بطبيعة الحال في انتاج تلك الدول من المنتجات القطنية والصوفية والآلات الزراعية والبضائع الاستهلاكية، كما عملت ظروف الحرب على إرباك حركة المواصلات الدولية واشتداد المخاطر البحرية وارتفاع أجور النقل التجاري وكذلك ارتفاع أجور التأمين البحري على السفن التجارية، على أثرها اضطربت حركة الاستيراد والصادرات بين الدول الصناعية وبين الدول المستهلكة وارتفعت معظم أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والكمالية نتيجة ازدياد الطلب لأغراض الاستهلاك والخزن فعكست تجارة العراق الخارجية مظهراً من مظاهر التبعية فاقتصرت الصادرات على منتج واحد هو البترول، فضلا عن بعض المحاصيل الزراعية في الوقت الذي شمل الاستيراد مختلف المنتجات المصنعة مما جعل الاقتصاد العراقي شديد التأثر بالاقتصاد العالمي وخاضعاً لتقلباته [2].

ارتبط الاقتصاد العراقي بالقطاع النفطي وغدا النفط هو المحرك الأساسي والمحدد الرئيس لمعالم الاقتصاد العراقي وقد انعكس ذلك الوضع على التجارة الخارجية وكان لذلك الانعكاس أثره المباشر في وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري(باستثناء البترول)، نتيجة استخدام موارد النفط، وإصدار قرارات بمنع تصدير بعض السلع الرئيسة تحت غطاء المحافظة على استقرار السوق الداخلية من حيث إيجاد استقرار نسبي في أثمان تلك السلع في ركود الطلب الخارجي على المنتجات العراقية المعدة للتصدير [3]

وبفعل دخول العراق إلى المنطقة الإسترلينية[4] اتخذت التجارة اتجاهها نحو دول تلك المنطقة وأثرت على التجارة مع البلدان الأخرى، فتلك المنطقة حددت اتجاه التجارة العراقية نحو الدول دون غيرها إذ لم تترك له

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

الحرية في اختيار الدول التي يتعامل معها، كما إن حلف بغداد[5] ودخول العراق فيه وثق العلاقة السياسية ببريطانيا واثر في نشاط العلاقات التجارية الطبيعية والتقليدية والمفروضة نتيجة لتلك العلاقة [6]

كانت رؤوس الأموال المحلية تتجه نحو التجارة ذات الربح السريع دون الالتفات إلى بناء معمل أو مصنع لمادة معينة اذ كان رأس المال المستثمر فيه يفوق عوائده لان تلك المشاريع تحتاج إلى وقتٍ طويلٍ لكي تغطي قيمة رأس المال المستثمر فيها ولقد أدت سياسة الحكومات المتعاقبة التي اتسمت بإهمال الصادرات من جهة تحديد معايير النمو الاقتصادي، ولاسيما للقطاع الصناعي، الذي أهمل سياسة تشجيع الاستثمار في الصناعات البديلة للاستيراد، والذي أدى دوراً بارزاً في عدم أو قلة الاستثمار في المجال الصناعي على الرغم من أن المهمة الأساسية للقطاع الصناعي هو النهوض بالواقع الاقتصادي لإنجاز الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية، وهو هدف وجب أن تعطيه الدولة الحيز الأكبر في توجيه الاقتصاد الوطني بقيادة القطاع العام الحكومي لأن القطاع الخاص لا يملك القدرة على تحقيق ذلك الهدف، كما ان طبيعة القطاع الخاص القائمة على الربح تجعله يقف في حدود مصالحه وعدم تعرضها للخطر [7].

أما في المجال الزراعي كانت ظاهرة إقطاع الأرض متفشيةً بنسبةٍ كبيرةٍ، قياساً بالأراضي الزراعية الضئيلة المساحات التي يمتلكها صغار الفلاحين، وكانت تلك الظاهرة تعّد مشكلة المشاكل الرئيسة في العراق، إذ جعل هذا النظام الاستغلالي الفلاحين العراقيين، الذين يشكلون غالبية الشعب في وضع متدهور جداً[8]، وظلَّ الفلاحون فئة فقيرة تعيش عيشة متواضعة جداً، ولا تحصل على حاجاتها الضرورية من مأكلٍ ومشربٍ وملبسٍ ومسكنٍ وتعليمٍ وثقافةٍ وصحةٍ إلاَّ بصعوبة، مّما جعل أحوالها دون المستوى المعقول في النواحي المادية والثقافية والاجتماعية، كما ظهرت آثار شظف العيش لديها في انحطاط الصحة العامة، وسوء التغذية، ورداءة المسكن، وشيوع الأمية والجهل في كلّ مكان[9]، الأمر الذي أدىّ إلى تفاقم المشاكل المستعصية في ذلك الجانب.

مشكلة التموين :

كانت مشكلة ارتفاع الأسعار وظهور فئة من التجار المحتكرين وتفشي الرشوة والتلاعب بمواد التموين من أهم مظاهر مشاكل التموين،واسهم ذلك الوضع في تفاقم التضخم النقدي الذي ادى الى ارتفاع اسعار البضائع والحاجيات الحياتية الاساسية بنسب لم يعرف تاريخ العراق الاقتصادي لها مثيل من قبل وارتفعت الاسعار واصبحت مثار اهتمام، وانتقاد معظم ابناء الشعب، واثر التضخم النقدي بشكل عام في حركة ونشاط الاسواق المالية والتجارية في العراق وتمثل ذلك في زيادة وتوظيف رؤوس الاموال في تجارة البضائع والسلع

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

التموينية والاستهلاكية وفي زيادة شراء الاملاك والعقارات والذهب وباسعار عالية واستقبل كبار المزارعين والملاك التداول الهائل في العملة برفع اسعار منتجاتهم الزراعية، ولاسيما الحبوب[10].

كانت مشكلة التموين من اهم المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية حلها لاسيما إبان حقبة الحرب العالمية الثانية (1939–1945) وظروف ما بعد الحرب، اذ ارتفعت الأسعار العامة لجميع المواد المستوردة ارتفاعاً عانى منه الشعب الأمرين، واختفت المواد المعيشية والمنزلية حتى صار البحث عنها صعباً للغاية ، ولاسيما بعد الاحتلال البريطاني الثاني عام 1941 والذي أعقبه تدهور الاوضاع الاقتصادية للبلد إثر إخفاق ثورة مايس ١٩٤١م، اشتدت الأزمة الاقتصادية وتفاقمت آثارها بشكل كبير، كما أن اتساع نطاق المعارك قد ساهم في تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية واشتداد وطأتها على الاقتصاد العراقي، لا سيما بعد أن قررت السلطات البريطانية تجهيز قواتها محلياً لصعوبة الاستيراد من الخارج[11].

ازدادت أزمة الغلاء وشحة المواد التموينية مع تزايد نشاط المضاربين والمحتكرين بسبب تطورات الحرب وتوسع امتدادها في جبهة البلقان، وزاد من تأزم الوضع الاقتصادي في العراق تأزم العلاقات بين الحكومة البريطانية وحكومة الدفاع الوطني ولجوء الحكومة البريطانية إلى فرض حصار اقتصادي ومالي شديد على حكومة الدفاع الوطني وشددت على استيرادات العراق من المواد التموينية الضرورية، وفرضت قيود المنع على تصدير منتجاته الزراعية من التمور والحبوب والقطن والجلود، فمنعت تصدير آلاف الأطنان من التمور المكدسة في ميناء البصرة بحجة انها مشحونة لصالح دول المحور، كما امتنعت عن تزويد العراق بالعملة الصعبة التي كانت تمكنه من استيراد حاجاته الضرورية من الأسواق العالمية، وقامت بإخراج الدينار العراقي من حضيرة الأرصدة الإسترلينية فأصبحت العملة الورقية عملة ورقية بدون رصيد، وتفاقم الوضع المالي بتوقف المصارف وبيوت المال عن دفع الأمانات والودائع التي كانت مودعة أو مؤمنة لديها، ومما زاد في جهود حركة الأسواق وفتور التبادل التجاري الذي أدى بدوره إلى ركود المعاملات الكمركية وتكدس السلع والأموال في المخازن الكمركية ومستودعاتها، كما منعت بريطانيا وصول بضائع يابانية من الأقمشة والمنسوجات القطنية مما أدى إلى تفاقم الأزمة[12]

تنبعث مشكلة التموين في الاصل من النظم الاقتصادية التي يقوم فيها نظام الانتاج على أساس الاستغلال ولغرض الربح وذلك لان تلك النظم تؤدي الى انقسام الناس الى فريقين فريق تتكدس لديه الأرباح المتزايدة باستمرار وفريق يلازمه العوز على الدوام وكلما تكدست الأرباح لدى الفريق الاول تدهورت حالة الفريق الثاني

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

في ركام من الاجساد البشرية المعوزة المنهوكة حتى يدركها الموت او ان ترى لنفسها مخرجا كان للمشكلة تأثيرا في قوة الامة وحفظ كيانها، وقد أرجعت مشكلة التموين الى عدة عوامل، وهي: [13]

1. ان الاحتلال البريطاني الثاني للعراق ضيق مجاري العرض وعمل على توسيع مجاري الطلب.
2. تركيز الطلب على المواد الغذائية، وضرورات المعيشة، بسبب عدم مجاراة الزيادة في الاجور والدخل الثابت لارتفاع الاسعار .
3. التأكيد على استثمار رؤوس الاموال التجارية والمبالغ المخصصة لأعمال الانشاء، والمشاريع الاقتصادية، في تجارة المواد الغذائية وضرورات المعيشة.
4. هبوط قيمة النقود، بالنسبة لقيمة البضائع، وقيام الاحتكار، والخزن بسبب اطراد الارتفاع في الاسعار.
5. تضخم العملة والتهريب .
6. الغش في المواد وتزوير العملة والنهب والاحتلال .

ونتيجة للاوضاع الاقتصادية المتدهورة، فقد حدثت في بغداد تظاهرات تندد بتلك الاوضاع اذ اضرب عمال السكك الحديد احتجاجاً على تضخم الاسعار،الامر الذي جعل من المستحيل عليهم إطعام أهليهم وقد استمرت المشكلة الاقتصادية على حالها حتى العام1943. [14]

وزارة التموين :

ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية،على الرغم من ان العراق لم يكن مشاركاً في الحرب بصورةٍ مباشرةٍ وانعكس ذلك على ارتفاع اسعار المواد الغذائية والحاجات الاساسية [15] مما اضطر الحكومة إلى اصدار مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الازمة الدولية رقم(58) في 10 ايلول 1939وبموجب ذلك القانون تشكلت لجنة التموين المركزية برئاسة رستم حيدر[16] ، وبسبب احداث ثورة مايس وما رافقها من ازمة مالية حادة واستمرار ارتفاع الاسعار واضطراب الاسواق قامت الحكومة بتشريع قانون منع الاحتكار رقم(73) لسنة 1940، ولم يمض سوى عامٍ واحدٍ حتى اعلن العراق الحرب على دول المحور الثلاثة بعد اتهامها بالتدخل في الشان العراقي وضلوعها بدعم حركة رشيد علي الكيلاني مما جعل الوضع السياسي والاقتصادي اكثر تعقيداً لاسيما بعد تزايد القوات البريطانية التي بلغ تعدادها عام ١٩٤٢م (١٠٠ ألف) جندي بريطاني، واعتمادها في تموينها على العراق، مما أدى إلى شحة البضائع الاستهلاكية، فضلاً عن التضخم النقدي بحيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الأموال المستغلة في التجارة ونفقات القوات البريطانية في العراق. [17]

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

اتخذت الحكومة عدة إجراءات للسيطرة على الاسعار وتوفير الحاجات الضرورية ومنها اصدار قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم(11) لسنة 1942الذي الغى المرسوم والقانون السابقين,وبموجبه تشكلت لجنة عليا للتموين تألفت من (6–12) عضو وكانت معها لجنة تموين استشارية ومراكز اولية وتضمن القانون منح الحكومة صلاحية منع التصدير ومعاقبة المخالفين كذلك اقر قانون اطلاق الاستيراد امام الجميع بدون اجازة ولمنع التهريب منح القانون شرطة الكمارك الحق عند كشف حالات التهريب 40%من قيمة المواد المهربة و10%من تلك المواد على افراد الشرطة[18]

ثم اعقب ذلك صدور قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم 41لسنة1943[19]الذي شرعته حكومة نوري السعيد[20] السابعة(8 تشرين الاول 1942–22كانون الاول 1943)، فتشكلت لجنة برئاسته وتم بتعيين العقيد (بي بيليس) Be_belis البريطاني الجنسية مديراً عاما للأموال المستوردة ومشاوراً اقتصادياً للجنة التموين العليا، والذي قام بدوره باختيار مجموعة من الموظفين البريطانيين الذين لهم خبرة في شؤون العراق، كما قام بإجراءات عديدة كتحديد الأسعار وكان من ضمن اقتراحاته البطاقة التموينية والتي بدأ العمل بها في نيسان عام 1943وكان تتضمن اسم رب الاسرة ، وعدد افرادها الكلي والذين تتجاوز اعمارهم الخمس سنوات وكذلك الاقل من خمس سنوات ،وبموجبها تخصص كمية من المواد الغذائية ،وكان الغرض منها تحقيق التوازن في الاسعار وتقنين الاستهلاك فضلا عن توفير السلع وتوزيعها بشكل متساوي[21] كما قامت اللجنة بتنظيم إجازات الاستيراد، وحددت أسعار بعض السلع الضرورية ومحاسبة بعض تجار السوق السوداء لكن الحالة الاقتصادية المتأزمة استمرت على حالها في 1944و1945على الرغم من أن موسم الحصاد كان جيداً في ذلكما العامين، وذلك لأن أسبابها الاساسية ظلت كما هي،مع أن نوري السعيد في وزارته الثامنة، (25كانون الأول 1943–4حزيران1944) عمل على تكوين "**مديرية التموين العامة**"وذلك في الأول من آذار 1944، ووافق مجلس النواب على استحداث وزارةٍ جديدةٍ سميت بـ "**وزارة التموين**" [22].

انشئت الوزارة بالقانون رقم (16) في 1 آيار 1944، تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها، وكانت الغاية من تأسيسها الحيلولة دون تبعثر دوائر التموين وتنظيم أمورها على وفق سياسة واحدة بدأت العمل اول مرةٍ في وزارة حمدي الباججي[23] الاولى في(13حزيران 1944–28اب 1944) ووفقا للمادة الأولى من القانون وافق مجلس الوزراء في ١٢ حزيران ١٩٤٤م على ربط مديرية الأموال المستوردة العامة والنقليات العامة والتجهيزات الهندسية العامة بوزارة التموين، وعين فيها أرشد العمري[24] وزيراً للتموين بالوكالة وقد اتجهت أنظاره الى يوسف غنيمة[25] والذي عين أول وزير للتموين في 21حزيران 1944[26] وتلك الوزارة هي التي

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

أشرفت على أمور الاستيراد، والتصدير، وتنظيم بطاقات توزيع السكر والشاي والمنسوجات وغيرها من المواد الضرورية التموينية [27] لمعالجة الوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تعيشه البلاد، وظلت المصاعب قائمةً في العام 1945 ان المستفيد الاول من ظاهرة ارتفاع الاسعار في زمن الحرب هم اصحاب رؤوس الاموال الذين يشترون السلع بسعر اليوم ويبيعونها بسعر الغد والمتضرر الأول هم العمال، والموظفون، والكسبة الذين يتقاضون اجورهم بسعر الأمس، ويشترون حاجاتهم الضرورية بسعر اليوم[28].

أما عن أفضل الطرق لتنظيم وتحديد استهلاك المواد الغذائية فكانت تكمن في طريقة التوزيع بالبطاقات التموينية اذ يعطى كل معيل أوشخص بطاقة تعين فيها الكمية التي يجوز له شراؤها من مواد الغذاء،وفي مدة محدودة بنسبة عدد افراد عائلته وأن اهم مقتضيات تلك الطريقة هي تحديد عدد باعة الجملة، والمفرد في حدود الضرورة القصوى، وتطهير السوق من الدخلاء وغير الأمناء [29].

حين ساءت الأحوال الاقتصادية خلال الاعوام 1946–1947 إذ كانت أسوأ سنة عرفها العراق في تأريخه الزراعي إذ قل المطر وكثر الجراد ومنيت المزروعات بإضرار متنوعة، وتضاعفت الرغبة في تصدير الحنطة والشعير امعاناً في الاثراء السريع، دون ان يلتفت الى حاجة البلاد واستهلاكها المحلي مادام المتنفذون، قد امنوا حاجاتهم من الحبوب المعاشية فلم يدخل شهر ايلول وتشرين الاول 1947 الا والبلاد تشكو من ازمةٍ شديدةٍ في الخبز وكانت من الخطورة والشمول لدرجة أنها اودت بحياة كثير من العراقين جوعا، فكانت من أكثر ازمات الجوع قسوة [30] .

كانت الضريبة غير المباشرة خمسة أضعاف الضريبة المباشرة، مّما يدلّ دلالةً واضحةً على عدم عدالة الضرائب في العراق، لأنّ الطبقة الفقيرة تتحمل فوق طاقتها لذا لابد من إصلاح نظام الضرائب بان تفرض الضريبة على الاغنياء وعلى الشركات الأجنبية، ولاسيما شركة النفط العراقية والعمل على الغاء عقود معظم المستشارين البريطانين الذين يشغلون الوظائف المشابهة ذاتها التي يتولاها العراقيون[31]

كانت مشكلة الأرصدة الاسترلينية أو الديون الاسترلينية والتي نشأت نتيجة المبالغ التي أنفقتها بريطانيا في العراق خلال الحرب العالمية الثانية سواءً على جيوشها او على شراء عدد من المنتجات المحلية والخدمات العراقية، فكانت بريطانيا تدفع تلك المبالغ بالدينار العراقي لقاء باون إسترليني يبقى محجوزاً في لندن بسبب

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

القيود التي فرضتها على تجارتها مع العراق فتراكمت على بريطانيا حقوق للعراق تجاوزت السبعين مليون باون إسترليني ، لذا عملت وزارة التموين لمكافحة التهريب والضرب على أيدي المهربين [32].

تولى مهام وزارة المالية بالوكالة صالح جبر[33] ولمدة قصيرة 29اذار 1947لغاية 27 كانون الثاني 1948[34] كانت وزارة التموين قد استلمت مسؤوليات خطيرة وثقيلة في ظروف معقدة، ترتبت عليها عدة واجبات، وفي مقدمتها واجب تصدير المنتوجات العراقية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي، كذلك تسعير وضبط توزيع المواد الغذائية، كما كان من واجبها الإشراف على تنظيم الاستيراد بما يؤمن الحاجة المحلية، وعلى ذلك الأساس قامت وزارة التموين بإصدار عدد كبير من البيانات لغرض معالجة مشكلة التموين والسيطرة على الأسعار وكذلك اتجهت إلى تخفيف القيود ، فأصبحت شؤون التجارة الداخلية والخارجية تدار وفق الأسس التالية[35]:

1. خضوع الاستيراد وفق نظام الإجازات، وقد أصدرت وزارة التموين البيان رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٤، والذي حدد بموجبه كافة الأموال المستوردة براً بإجازة، كما قررت الوزارة منح إجازة مفتوحة لاستيراد كافة البضائع المنتجة والمصنوعة في سوريا وشرق الأردن ومصر وتركيا والسعودية والكويت بموجب البيان رقم (٢٩) لسنة ١٩٤٥

2. تم السماح بتصدير بعض السلع بإجازة مفتوحة، أهمها الصوف الخام، والدبس، والقطن العراقي، والجلود، كما قررت الحكومة السماح بتصدير الذكور من الأغنام والماعز إلى خارج العراق دون إجازة وسمحت أيضاً بتصدير السمك الجري.

3. تسعير بعض المواد الضرورية مثل المنسوجات القطنية الخام الأسمر والأبيض، الغزل القطني، كما تم تحديد أسعار النحاس والشيلمان والمواد الفولاذية الأخرى.

4. تحديد بيع المنسوجات القطنية والشاي بالإضافة إلى السكر في الأسواق المحلية ببطاقات غذائية تطبع لهذا الغرض.

أن شؤون التموين في تلك المرحلة شهدت حالة من الانتعاش والاستقرار النسبي نتيجة هبوط الأسعار وتوفر المواد المستوردة الغذائية منها والضرورية، استمرت لمدة أربعة أشهر تقريباً، إذ سرعان ما عاد الوضع إلى سابق عهده، فأصبحت هناك أزمة السكر بسبب عدم التزام شركة المملكة المتحدة بتوفير حاجات العراق من

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

السكر، مما اضطرت الحكومة إلى إنقاص حصة السكر للفرد الواحد من كيلو واحد شهرياً إلى (٧٥٠) غرام شهرياً، وكان السكر الذي يوزع من النوع الرديء الممزوج بمواد غريبة (السكر الأحمر) لذا فإن تلك الوزارة لم تستطع وقف تذمر الشعب منها، كما ازدادت شكاوي المواطنين نتيجة غلاء الأقمشة لا سيما من قبل أهالي الريف الذين كانوا لا يجدون ما يستر أجسادهم لعدم شمولهم بنظام البطاقات، لكن الحكومة لم تتمكن من وضع الحلول الناجحة لها، إذ ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية المتوفرة في العراق بمعدل ٨٠٪ وذلك لم يكن يتناسب مع القوة الشرائية للشعب. [36]

أسباب فشل وزارة التموين :

عانت شؤون الوزارة من الارباك والفوضى الشيء الكثير وذلك بسبب اشغال منصب الوزارة من قبل أربع وزراء خلال مدة أقل من ستة أشهر، فضلا عن أن الوزارة لم تتمكن من ربط جميع المديريات بها حسبما جاء في الغاية من إنشائها، فمثلاً بقيت مديرية الحبوب تابعة لوزارة الداخلية، مما شكل عاملاً مضافاً في ارباك أعمالها، فأدى ذلك الى اعتراف الحكومة صراحة بفشلها في حل مشكلة التموين حسبما جاء في خطاب العرش في ٢كانون الأول١٩٤٤م، ونظراً لتقلص مهامها بسبب رفع قيود السيطرة والمراقبة على معظم مواد التموين ، كما أدت الرشوة وجشع التجار وحتى موظفي الدولة لغرض الربح السريع دوراً كبيراً في إفساد معظم الإجراءات الاقتصادية، فضلاً عن قيام معظم أعضاء الطبقة الحاكمة وعدد من النواب بربط مصالحهم بمصالح الاحتكاريين المستغلين مما زاد المشكلة تعقيدا [37] .

كان لجهل جهل الحكومة بالإحصاءات الدقيقة عن عدد السكان ونسب توزيعهم بين المدن والقرى عامل في اخفاق توزيع بطاقات التموين بصورة صحيحه، وتلك الحقيقة استفزت الحكومة والأجانب الذين جلبتهم للسيطرة على الشؤون الاقتصادية فضلا عن ضعف الرقابة من قبل الحكومة على تنفيذ معظم التشريعات وافتقارها إلى الحزم في معاقبة المخالفين والمتلاعبين بالأسعار فلم تستطع الدولة ضمان توزيع المواد بشكل عادل، فقد كان نصيب كثير من السكان أكثر مما كانوا يستحقون[38].

لقد كان للتجار اليهود دور كبير في الأزمة التي عانى منها العراق وذلك بسبب هيمنتهم على (٧٥٪) من مجموع الاستيراد العامة عن طريق تواطؤهم مع المراقبين البريطانيين فضلا عن النقص الكبير في عدد المستودعات الحكومية في ألوية العراق باستثناء كل من بغداد والموصل والبصرة وكركوك لذلك قررت الحكومة

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

إلغاء أكثر من (٨٠) وظيفة، وطلبت من المتصرفيات تقليص عدد موظفي التموين والمستخدمين لديها إلى الثلث وإيقاف التعيينات الجديدة، على أثر ذلك قررت وزارة الداخلية إلغاء شرطة التموين بسبب تقلص أعمال التموين، ورفع السيطرة عن معظم مواد التموين وتم توزيع أفرادها على الشرطة المحلية في بغداد وباقي الألوية ، فضلاً عن الانتقادات التي وجهتها الصحافة المحلية للحكومة بضرورة إلغاء وزارة التموين لانتفاء الحاجة إليها، بسبب فشل الوزارة في أداء مهامها التموينية، وبالفعل ألغيت الوزارة في ١١ تشرين الأول من عام ١٩٤٨ [39] .

الخاتمة :

- تبين لنا أن استمرار المشكلة تكمن في أسباب خارجية منها دور بريطانيا في ظهور المشكلة، فقد تم تسخير جميع مرافق الطرق الحيوية والاستراتيجية لخدمة المجهود الحربي، بالإضافة إلى هذه الأسباب كانت هناك أسباب أخرى منها تقصير وتهاون الحكومات العراقية المتعاقبة بين سنوات (١٩٣٩ – ١٩٤٨م)، وكانت استعداداتها لمعالجة الأزمة ضعيفة وغير جدية وكشفت المشكلة عن سلبيات جميع لجان التموين التي شكلت في تلك الفترة، وعجزها عن إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مشكلة التموين، على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحت لها.

- اتسمت سياسة الدولة العراقية التموينية آنذاك بغلبة طابع الارتجال والتذبذب، مما أدى إلى انتشار الرشوة والتهريب والاحتكار والتلاعب بالمواد التموينية واستفحال الغلاء وزاد من تفاقم الأزمة، وقد استعانت الدولة العراقية بخبراء التموين البريطانيين لكنه ما كان يهم أغلبيتهم غير المصالح العليا لبريطانيا وتلبية احتياجات قواتها المرابطة في العراق على حساب مصالح الشعب.

- لقد أدت ظروف الفاقة والجوع إلى حقد الأوساط الشعبية على الوجود البريطاني، فأدى ذلك إلى نشاط الحركة الوطنية ومطالبتها بحقوق الشعب الطبيعية في الاستقلال الناجز وتوفير الغذاء، وهذا ما تجلى في الإضرابات والمظاهرات الوطنية العديدة.

- أما في الجانب الاجتماعي فقد أدت مشكلة التموين إلى شيوع بعض الظواهر السلبية والخطيرة في نفوس العراقيين، فضلاً عن تدهور أحوالهم الصحية وانتشار الأوبئة والأمراض المختلفة نتيجة تدهور الوضع المعاشي وأصبحت الظواهر الاجتماعية كالرشوة والاختلاس والغش والسرقات وغيرها من العادات السلبية الأخرى.

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

المصادر والهوامش :

([1])محمد سلمان حسن، خصائص الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عربية، العدد السابع، ايار 1971، ص 46.

([2])وديع شرايحة، تخطيط التجارة الخارجية (تجارب عربية)، دار نافع للطباعة، د.م، 1975، ص77 .

([3])محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص 46.

([4])إن مصطلح (المنطقة الاسترلينية) أطلق لأول مرة رسمياً في تشرين الأول سنة 1939 واستعمل في التشريع البريطاني في تموز 1940، وان المنطقة الاسترلينية تختلف عن الكتلة الاسترلينية فبينما كانت الكتلة الاسترلينية تضم بلاداً لا تخضع لبريطانيا سياسياً مثل الدول الاسكندنافية، فإن المنطقة الاسترلينية قد أقتصرت على بلاد الامبراطورية البريطانية وعلى الأقطار التي كانت خاضعة لبريطانيا سياسياً في السابق مثل العراق ومصر، وأن الجنيه الاسترليني كان يتمتع في ظل الكتلة بحرية التحويل إلى العملات الاخرى، بينما نجده في ظل المنطقة قد فقد قابلية التحويل إلى عملات البلاد غير الأعضاء في تلك المنطقة، وهكذا يتضح ان الكتلة الاسترلينية كانت تقوم على حرية الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال وحرية التجارة، بينما تقوم المنطقة الاسترلينية على الرقابة على الصرف وعلى تقييد التجارة وتقييد انتقال رؤوس الاموال بين دول المنطقة والدول الأخرى، وان وزارة الخزانة البريطانية حددت المنطقة الاسترلينية ببيان رسمي نشر في 24 تشرين الثاني 1941 لشمل (مصر، السودان، سوريا، لبنان، فلسطين، بريطانيا وجميع المستعمرات والمحميات والبلاد التابعة والاراضي التي تحت الانتداب البريطاني) وكذلك المستعمرات الفرنسية في افريقيا الاستوائية. للتفاصيل ينظر: سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، د.م، بغداد، 1960، ص29-30.

([5])حلف بغداد: عقد في شباط 1955 هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط وكان يتكون كل من العراق وبريطانيا وتركيا وايران وباكستان، وان الولايات المتحدة الامريكية هي كانت صاحبه فكرة انشاء ذلك الحلف، لكنها لم تشترك فيه بشكل مباشر وانما أوكلت بريطانيا للقيام به وأنحل ذلك الحلف بعد انسحاب العراق منه أبان ثورة 14 تموز 1958. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج9، ص 139؛احمد داخل ناصر , حلف بغداد (دراسة تاريخية سياسية معاصرة للمدة من (1955_1959) , المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية , بيروت – لبنان العدد 15, 2020 ص74.

([6])محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص 46.

([7])تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية 1958-1973، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد،1977، ص47 .

([8])محمد يوسف خليل، الاهالي والحركة الوطنية في العراق، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة، 1974، ص249.

([9])لجنة وزارة المعارف، أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية، وزارة المعارف العراقية، بغداد، 1955، ص24.

([10])رؤوف غنام، الازمة الاقتصادية في العراق وسببها واثرها في حياة الشعب والدولة، د.م، بغداد،1949، ص7-8.

([11])عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ6،ص181؛ زهير علي أحمد النحاس،التموين في العراق1939-1948، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة الموصل،1989، ص89.

([12])عبد الفتاح ابراهيم، مشكلة التموين، مراجعة، شهاب الحميد،ط2، مركز الرابطة للدراسات والوثائق والبحوث ، بغداد،2004.ص4.

([13])المصدر نفسه، ص 12.

([14])جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص131.

([15])سعاد رؤوف شبر، المصدر السابق، ص183..

([16])رستم حيدر (1889-1940م): ولد في بعلبك وتعلم في دمشق واتم دراسته بالسوربون في فرنسا، شارك في تأليف جمعية (العربية الفتاة) شغل منصب سكرتير فيصل الاول عند تاسيسه الدولة العراقية ، وشغل منصب رئيس الديوان الملكي حتى عام 1934م . للتفاصيل ينظر : ياسين صلاواتي ، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة ، بيروت ، مؤسسة التاريخ العربي ،ج1-9، 2001م ، ج4،ص1821 .

([17])مظفر عبد الله الأمين، الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، دار المنظومة، مجلد (١٥) ، العدد (١) ١٩٨٣،ص43.

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

([18]) عبد الرحيم ذنون ،مشكلة التموين في العراق خلال الحرب العالمية الثانية ،مجلة المؤرخ العربي ،العدد 32،بغداد ،1987،ص45.

([19])ظل نافذاً لثلاثة عقود حتى تم الغاؤه بالقانون رقم 20لسنة1970.للتفاصيل ينظر: لجنة وزارة المعارف، المصدر السابق، ص145.

([20])نوري السعيد : ولد في بغداد عام 1888م في منطقة (تبة الكاوور) قرب ساحة الميدان حالياً ، كان أبوه موظفاً في دائرة الأوقاف في بغداد في العهد العثماني ، أتم دراسته العسكرية في استانبول وتخرج برتبة ملازم ثان عام 1906م والتحق بالجيش التركي السادس المرابط في العراق ، وكان اول لقاء له مع البريطانيين عام 1909م عندما اعتقل عزيز علي المصري وذهب لمقابلته ، شغل العديد من المناصب الوزارية ، وتزعم العديد من الوزارات العراقية ، قتل في عام 1958م بعد قيام ثورة 14 تموز 1958م . للتفاصيل ينظر : محسن محمد المتولي، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، 2005م ؛ محمد حمدي صالح ، نوري السعيد وبريطانيا خلاف ام وفاق ، دمشق ، الأوائل للنشر والتوزيع ، 2005، ص9 .

([21])ادور عبد العظيم عنبر ، وزارة الاقتصاد العراقية " 1939 – 1958" دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة القادسية كلية التربية ، 2017،ص24.

([22])جريدة الوقائع العراقية، العدد 2187، 8 آيار 1944.

([23])حمدي الباججي(1888–1948):ولد في بغداد انضم الى الى النادي الوطني عام 1912 عمل ما بين عامي 1912–1916استاذا في مدرسة الحقوق ،استوزر لاول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية 26 حزيران 1925 وعين وزيرا للاوقاف ومع استقالة الوزارة ابتعد الباججي عن الساحة السياسية وانصرف الى العمل التجاري وادارة املاكة ،لكن سرعان ماعاد الى الساحة السياسية فشكل وزارته الاولى في (13حزيران 1944–28 اب 1944)توفي في 27 اذار 1948 على اثر نوبة قلبية انتابته بعد عودته من الجامعة العربية في بيروت وكان حينها وزيرا للخارجية في حكومة محمد الصدر .للتفاصيل ينظر :حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ،مؤسسة العارف للمطبوعات ،بيروت ،2007،ص229.

([24])ارشد العمري : ولد في الموصل عام 1888ودرس في مدرسة الهندسة الملكية في استانبول عام1929،انتخب عضوا ضمن الاعضاء الخمسة عشر في (جمعية الدفاع الوطني في الموصل)التي حاولت الاتصال بلجنة التحقيق الدولية التي شكلتها عصبة الامم حول قضية الموصل ،شغل مناصب عديدة منها مدير لبلدية بغداد ووزيرا للاشغال والمواصلات في وزارة علي جودت الايوبي (1935–1944) ووزيرا للخارجية 1944 ووزيرا للدفاع في حكومة حمدي الباججي (1944–1946) تولى رئاسة الوزارة مرتان .للتفاصيل ينظر : منهل إسماعيل العلي, ارشد العمري 1888 – 1978 دراسة تاريخية في دوره الإداري والسياسي والعسكري، دار ابن الأثير، الموصل، 1997.

([25])يوسف غنيمة (1885 – 1950): هو يوسف بن رزق الله بن يوسف بن سمعان بن الياس بن عيسى بن غنيمة ينتمي إلى أسرة مسيحية كلدانية، تعلم اللغة العربية والفرنسية والانكليزية والتركية واللغة العبرية والرياضيات والجغرافية والتاريخ من مدرسة (الاليانس) ،اداري ممتاز وكفوء ،انتخب عضواً في مجلس ادارة لواء بغداد 1922 وعين محاضرا في دار المعلمين العالية عام 1923 وانتخب عام 1924 نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي ومجلس النواب شغل منصب وزير المالية في حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة 1929 كذلك في وزارة توفيق السويدي الاولى عام 1929، ثم في وزارة علي جودت الايوبي عام 1934 ثم في وزارة جميل المدفعي عام 1935 ثم اصبح مديراً عاماً للمصرف الزراعي الصناعي 1936 ثم اصبح مديرا عاما للاثار للمدة من 1941 الى 1944، كان يوسف غنيمة اول وزير للتموين عند استحداثها واصبح عضواً في مجلس الاعيان عام 1945 ثم وزيراً للمالية عام 1946،توفي في احد مستشفيات لندن في العاشر من شهر آب 1950 ونقل جثمانه الى بغداد ودفن فيها .للتفاصيل ينظر:بيداء علاوي شمخي جبر الشويلي، يوسف غنيمة، حياته– نشاطاته(1885–1950)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد ،2003 ؛ حارث يوسف غنيمة، المصدر السابق،ص34–68.

([26])د.ك .و، ملفات البلاط الملكي، ملف المناصب الادارية ليوسف غنيمة، كتاب مجلس الوزراء المرقم 274 في 21 حزيران 1944، ص40.

([27])عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج6، ص194–195

([28])عبد الفتاح إبراهيم، مشكلة التموين، ص12–13.

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

(29)عالية عبد الأمير عبد المجيد التميمي، المصدر السابق، ص195..

(30) محمد حسن سلمان،المصدر السابق،ص209-210.

(31)جريدة الوطن،العدد404 ، 6اذار 1948.

(32)وديع شرايحة، المصدر السابق ، ص78 .

(33)صالح جبر: ولد عام 1895 في لواء الناصرية من اسرة تنسب الى بني زيد من عشائر شطرة المنتفق وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢١ وشغل مناصب مهمة من متصرف الى وزير ومن ثم رئيس المجلس الاعيان عام 1946حتى شكل وزارته الوحيدة في ٢٩ آذار 1947 وتوفي في 6 حزيران ١٩٥٧ وهو جالس على الكرسي بعد انتهاء كلمته في مجلس الاعيان . للمزيد ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٨.

(34)محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية، 1960، صفحة 235.

(35)م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948-1949، الجلسة 29، 22نيسان 1949، ص424-425.

(36)عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج7، ص206.

(37)هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977، ص321.

(38)عبد الرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي ، ج3، ص77.

(39)ادور عبد العظيم عنبر ، المصدر السابق ،ص54.

Sources and footnotes:

(1)Mohammed Salman Hassan, Characteristics of the Iraqi Economy, Journal of Arab Studies, No. 7, May 1971, p. 46.

(2)Wadih Sharaiha, Foreign Trade Planning (Arab Experiences), Nafi' Printing House, D.M., 1975, p. 77.

(3)Mohammed Salman Hassan, previous source, p. 46.

(4)The term (the sterling area) was first officially launched in October 1939 and was used in British legislation in July 1940. The sterling area differs from the sterling bloc. While the sterling bloc included countries that were not subject to Britain politically, such as the Scandinavian countries, the sterling area had It was limited to the countries of the British Empire and to the countries that were politically subject to Britain in the past, such as Iraq and Egypt, and that under the bloc the pound sterling enjoyed the freedom to convert to other currencies, while under the region we find that it had lost the ability to convert to the currencies of countries that are not members of this region. Thus, it is clear that the sterling bloc was based on freedom of exchange, freedom of movement of capital, and freedom of trade While the sterling zone is based on exchange control, restricting trade, and restricting the movement of capital between the countries of the region and other countries, the British Treasury defined the sterling zone in an official statement published on November 24, 1941 to include (Egypt, Sudan, Syria, Lebanon, Palestine, Britain and all Colonies, protectorates, dependent countries, and territories under the British Mandate) as well as French colonies in

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

Equatorial Africa. For details, see: Saeed Abboud Al-Samarrai, Iraq and the Sterling Region, D.M., Baghdad, 1960, pp. 29-30

(5) The Baghdad Pact: It was held in February 1955. It was one of the alliances that the Cold War era witnessed to stand against the communist tide in the Middle East. It consisted of Iraq, Britain, Turkey, Iran, and Pakistan. The United States of America had the idea of establishing that alliance, but it did not participate in it. Directly, but Britain was entrusted to do it, and that alliance was dissolved after Iraq withdrew from it during the revolution of July 14, 1958. For more details, see: Abdul Razzaq Al-Hasani, the previous source, vol. 9, p. 139; Ahmed Dakhel Nasser, The Baghdad Pact (a contemporary historical and political study of the period from (1955-1959), International Journal of Humanities and Social Sciences, Beirut - Lebanon, Issue 15, 2020, p. 74 .

(6).Mohammed Salman Hassan, previous source, p. 46

(7)Taqi Abd Salem, The development of the public sector in Iraq with special reference to the public sector in foreign and internal trade 1958-1973, Al-Mustansiriya University Press, .Baghdad, 1977, p. 47

(8)Mohamed Youssef Khalil, The People and the National Movement in Iraq, Master's .Thesis (unpublished), Cairo University, 1974, p. 249

(9)Ministry of Education Committee, Iraq's Economic and Social Conditions, Iraqi Ministry of Education, Baghdad, 1955, p. 24.

(10)Raouf Ghannam, The economic crisis in Iraq, its cause and its impact on the life of the people and the state, Dr. M., Baghdad, 1949, pp. 7-8.

(11)(Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, vol. 6, p. 181; Zuhair Ali Ahmed Al-Nahhas, Supply in Iraq 1939-1948, Master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Mosul, 1989, p. 89.

(12) Abdel Fattah Ibrahim, The Problem of Supply, review, Shihab Al-Hamid, 2nd edition, Al-Rabita Center for Studies, Documents and Research, Baghdad, 2004, p. 4.

(13)apid, p. 12.

(14)Jaafar Abbas Hamidi, previous source, p. 131.

(15)Souad Raouf Shubar, previous source, p. 183..

(16) Rustum Haider (1889-1940 AD): He was born in Baalbek, educated in Damascus, and completed his studies at the Sorbonne in France. He participated in the formation of the "Arab Girl" Association. He served as Faisal's first secretary when he established the Iraqi state, and served as head of the royal court until 1934 AD. For details, see: Yassin Salawati, The Facilitated and Expanded Arabic Encyclopedia, Beirut, Arab History Foundation, vol. 1-9, 2001 AD, vol. 4, p. 1821.

(17)Muzaffar Abdullah Al-Amin, Economic Conditions in Iraq During World War II, Dar Al-Mandumah, Volume (15), Issue (1) 1983, p. 43.

(18) Abdul Rahim Thanoun, The Supply Problem in Iraq during World War II, Arab Historian Magazine, No. 32, Baghdad, 1987, p. 45.

(19) It remained in effect for three decades until it was canceled by Law No. 20 of 1970. For details, see: Ministry of Education Committee, previous source, p. 145.

(20) Nouri Al-Saeed: He was born in Baghdad in 1888 AD in the area of Tabbat Al-Kawwar near Al-Midan Square today. His father was an employee in the Endowments Department in Baghdad during the Ottoman era. He completed his military studies in Istanbul and graduated with the rank of second lieutenant in 1906 AD and joined the Sixth Turkish Army stationed in Iraq. His first meeting with the British was in 1909 AD, when Aziz Ali Al-Masry was arrested and went to meet him. He held many ministerial positions and led many Iraqi ministries. He was killed in 1958 AD after the revolution of July 14, 1958 AD. For details, see: Mohsen Muhammad Al-Metwally, Nouri Pasha Al-Saeed from beginning to end, Beirut, Arab House of Encyclopedias, 2005 AD; Muhammad Hamdi

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

Saleh, Nouri Al-Saeed and Britain, Khalifa or Wefaq, Damascus, Al-Awael Publishing and Distribution, 2005, p. 9.

(21)Adwar Abdel Azim Anbar, Iraqi Ministry of Economy, "1939-1958," Historical Study, Master's Thesis (unpublished), Al-Qadisiyah University, College of Education, 2017, p. 24.

(22)Iraqi Gazette, Issue No. 2187, May 8, 1944.

(23) Hamdi Al-Bajji (1888-1948): Born in Baghdad, he joined the National Club in 1912. He worked between 1912-1916 as a professor at the School of Law. He served for the first time in the second ministry of Abdul Mohsen Al-Saadoun on June 26, 1925. He was appointed Minister of Endowments, and with the resignation of the ministry, he moved away. Al-Bajji left the political arena and devoted himself to commercial work and property management, but he soon returned to the political arena, forming his first ministry on (June 13, 1944 - August 28, 1944). He died on March 27, 1948 as a result of a heart attack he suffered after his return from the Arab League in Beirut. He was then Minister of Foreign Affairs. In the government of Muhammad al-Sadr. For details, see: Hassan Latif al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Parties, Al-Arif Publications Foundation, Beirut, 2007, p. 229.

(24) Arshad Al-Omari: He was born in Mosul in 1888 and studied at the Royal Engineering School in Istanbul in 1929. He was elected as a member of the fifteen members of the National Defense Association in Mosul, which attempted to contact the international investigation committee formed by the League of Nations on the Mosul issue. He held many positions, including Director of the Municipality of Baghdad and Minister of Works and Transportation in the Ministry of Ali Jawdat Al-Ayyubi (1935-1944), Minister of Foreign Affairs 1944, and Minister of Defense in the government of Hamdi Al-Bajji (1944-1946). He assumed the presidency of the Ministry twice. For details, see: Manhal Ismail Al-Ali, Arshad Al-Omari 1888 - 1978, a historical study in His administrative, political and military role, Dar Ibn al-Atheer, Mosul, 1997.

(25)Youssef Ghanima (1885 - 1950): He is Youssef bin Rizq Allah bin Yusuf bin Samaan bin Elias bin Issa bin Ghanima. He belongs to a Chaldean Christian family. He learned Arabic, French, English, Turkish, Hebrew, mathematics, geography and history from the Alliance School. He was an excellent administrator. He was competent. He was elected a member of the Board of Directors of the Baghdad Brigade in 1922. He was appointed as a lecturer in the High School of Teachers in 1923. He was elected in 1924 as a representative of Baghdad in the Constituent Assembly and the House of Representatives. He served as Minister of Finance in the third government of Abd al-Muhsin al-Saadoun in 1929 as well as in Tawfiq al-Suwaidi's first ministry in 1929, then In the Ministry of Ali Jawdat Al-Ayoubi in 1934, then in the Ministry of Jamil Al-Madfai in 1935, then he became Director General of the Agricultural Industrial Bank in 1936, then he became Director General of Antiquities for the period from 1941 to 1944. Youssef Ghanima was the first Minister of Supply. When it was established, he became a member of the Senate in 1945 and then Minister of Finance in 1946. He died in a London hospital on the 10th of August 1950, and his body was transported to Baghdad and buried there. For details, see: Baydaa Allawi Shamkhi Jabr Al-Shuwaili, Youssef Ghanima, his life - his activities (1885). -1950), Master's thesis (unpublished), College of Education, Ibn Rushd, University of Baghdad, 2003; Harith Youssef Ghanima, previous source, pp. 34-68.

(26)D.K.W., Royal Court Files, Yusuf Ghanimah's Administrative Positions File, Cabinet Book No. 274 of June 21, 1944, p. 40.

(27) Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, vol. 6, pp. 194-195

(28) Abdel Fattah Ibrahim, The Problem of Supply, pp. 12-13.

(29)Alia Abdul Amir Abdul Majeed Al Tamimi, previous source, p. 195..

(30) Muhammad Hassan Salman, previous source, pp. 209-210.

(31) Al-Watan newspaper, issue 404, March 6, 1948..

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

(32)Wadih Sharaiha, previous source, p. 78.

(33)Saleh Jabr: He was born in 1895 in the Nasiriyah district from a family related to the Bani Zaid of the Shatra al-Muntafiq clans. He graduated from the Faculty of Law in 1921 and held important positions from administrator to minister and then president of the Senate in 1946 until he formed his only ministry on March 29, 1947 and died in June 6, 1957, sitting on the chair after finishing his speech in the Senate. For more, see: Fatima Sadiq Abbas Al-Saadi, Saleh Jabr and his political role in Iraq until 1957, House of Cultural Affairs, Baghdad, 2008.

(34)Mahmoud Fahmi Darwish and others, Guide to the Iraqi Republic, 1960, page 235.

(35) M.M.N., Regular Meeting for the Year 1948-1949, Session 29, April 22, 1949, pp. 424-425.

(36)Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, vol. 7, p. 206.

(37) Hoshyar Marouf, The Iraqi Economy Between Dependency and Independence, Al-Hurriya Printing House, Baghdad, 1977, p. 321.

(38)Abdul Razzaq Al-Hasani, Political History of Iraq, vol. 3, p. 77.

(39)Adwar Abdel Azim Anbar, previous source, p. 54.

Corresponding author: ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq